
المنظومة
ALMANDUMAH



مقدمات أولية من أجل إعادة الاعتبار لعلاقة المخزن بالزوايا وبالمؤسسات التقليدية خلال فترة ما قبل الحماية


أسامة الزكاري*

تكشف المصنفات التاريخية الاستعمارية التي تناولت ماضي بلادنا بالدراسة والتحقيق عن نزوع دائم نحو تكريس تخريجات جاهزة لتفسير تطورات تاريخ المغرب ولتعميمها بشكل تعسفي واعتباطي في أحيان كثيرة. ومن داخل هذه التخريجات برز مبدأ الثنائيات ، الذي اجتهدت أقلام استعمارية عديدة من أجل ترسيخه وجعله إطارا لكل القراءات التي حاولت تفسير تطور أوضاع الدولة والمجتمع المغربيين خلال القرون الماضية. وقد كان من نتائج ذلك أن انقسم الكيان المغربي (L'organisme) إلى متواليات من الثنائيات اللامتناهية والمتداخلة بلاد المخزن / بلاد السيبة، السهل / الجبل، العرف / الشرع إلى غير ذلك. وكان طبيعيا وفق هذا المنطق الاستعماري الوظيفي والذي لا نحتاج إلى كثير عناء من أجل الكشف عن خلفياته، أن تمتد هذه التفسيرات لتشمل كل مكونات المجتمع المغربي وعلى مستوياتها المختلفة.

ذ. أستاذ باحث من أصيلا.

في هذا الإطار حظيت دراسة الزوايا والطرق الدينية والصوفية التي تبلورت أدوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ بداية القرن السادس عشر حتى فترة ما قبل الحماية، بأهمية خاصة داخل رصيد الاستغرافيا الاستعمارية، إذ انكب باحثون فرنسيون على تشريحها بالبحث والتنقيب. وأنجزوا مونغرافيات عديدة وعمموها بين الباحثين والمهتمين، في هذا الإطار نستشهد بدراسات كل من ميشو بلير (Michaux – Bellaire) حول زاوية أحنصال(1) وحول الطريقة الدرقاوية(2) وغيرها من الدراسات العديدة التي نشرها بدورية« Les Archives Marocaines وكذا دراسات دراك(Drague) ومن أبرزها مؤلفه Esquisse d'histoire religieuse au » Maroc، وكذا دراسة أودينو المعنونة بـ Rôle Politique des confréries » religieuses au Maroc » ، إلى جانب العديد من النماذج والأسماء التي لا يسع المجال لذكرها جميعا.

والمتصفح لهذه المؤلفات يكاد يخرج بانطباعات عامة محورها طبيعة العلاقة بين المخزن والزوايا والطرق الدينية وتنازعهما للسلطتين الدينية والدنيوية ومحاولة كل طرف الايقاع بالطرف الآخر وسحب بساط "الشرعية" والرمزية "المقدسة" من تحت قدمي الطرف الآخر.

نوعية العلاقة بين المخزن والزوايا: سلطتين دنيويتين وشرعية دينية واحدة.

من المعلوم أن ظهور "مؤسسة الزوايا بالمغرب" قد خضع لظروف تاريخية معروفة كان أساسها – من جهة – تراث الصوفية الأوائل (الشاذلية أساسا)، وكذا ظروف مرحلة حكم الدولة المرينية من جهة أخرى. وهي الظروف التي كانت مؤشرا على وقوع شرخ كبير وانقلاب هائل في العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، ذلك أنه مقابل انطلاقة أوربا نحو القطع مع الإرث القرسطوي وانفجار الثورة المركنتيلية، عرف المغرب تقوقعا وتراجعا مس مؤسساته وبنياته الداخلية. وقد كان من نتائج ذلك أن تم القضاء النهائي على النفوذ الإسلامي بالأندلس منذ سنة 1942 أولا ، ثم الانتقال إلى تهديد العديد من الثغور المغربية نفسها بل واحتلالها من طرف الإسبان والبرتغاليين ثانيا.

في هذه الظروف العصيبة ظهرت قوى مغربية داخلية رافعة شعار الجهاد ضد الكفار، ووظفت التراث الديني الصوفي وساندت أو نازعت شرعية سلطة المخزن حسب تطور العلاقات بين الطرفين مدا أو جزرا.

ومنذ ذلك التاريخ ترسخ ارتباط وثيق بين حكم المخزن من جهة ونفوذ زعماء الطرق الدينية والصوفية من جهة ثانية. فكيف إذن تبلورت علاقة الطرفين؟ وما هي طبيعة الأسس التي قامت عليها والتي اعتبر المس بها إخلالا بمكونات هذه العلاقة منذ فترة التأسيس حتى نهاية القرن التاسع عشر؟

لاشك أن البحث في طبيعة هذه العلاقة يحيل في مستوى أول إلى حمولات دينية حملتها السلطة الزمنية القائمة، ومضمونها القيام بأمر المسلمين وعدم التهاون في الدفاع عن "دار الإسلام" من غزوات الكفار. وإذا كان ولاء شيوخ الصوفية والزوايا للمخزن قد ارتبط بهذا المبدأ منذ البداية، فإنه سرعان ما أخذت العديد من المؤسسات الدينية {طرق – زوايا} في هيكلة مؤسسات خاصة بها توازي في أدوارها ومهامها مؤسسات المخزن المحلية. وقد كان حافزها في ذلك عدة عوامل لعل أهمها تدهور الأوضاع الداخلية للمغاربة وعجز المخزن عن إصلاح هذه الأوضاع وعن مدافعة الأجنبي الغازي "الكافر". ومما كان يزيد الوضعية استفحالا حدة الكوارث والفتن والاضطرابات التي عرفها المغرب خلال الفترة المذكورة أعلاه.

لكن وإذا كانت هذه الوضعية، قد ساهمت في تبلور أدوار الزوايا والطرق الدينية من خلال قيامها بمهام مختلفة تكامل فيها ما هو سياسي {الجهاد ضد الكفار} مع ما هو اجتماعي {وظيفة التحكيم بين القبائل} مع ما هو اقتصادي {جباية الضرائب وتنظيم الإنتاج...}، فقد سعى المخزن في أحيان كثيرة إلى درء "خطرها" عن سلطته بنهج سياستين متباينتين من حيث الشكل لكنهما متكاملتين من حيث الأهداف: فمن جهة هناك سياسة الاحتواء عبر منح الزوايا والطرق الدينية عدة امتيازات مقابل ضمان ولائها، ومن جهة ثانية هناك سياسة المجابهة العسكرية للقضاء على نفوذها كلما استفحل أمر خروجها عن سلطته.

تسوقنا هذه الملاحظة إلى استخلاص عام مفاده أن ظروف مرحلة ما بعد القرن السادس عشر، قد جعلت المؤسسات الدينية "غير الرسمية" تنحو نحو تحصين ذاتها وتكوين هياكل "مخزن مصغر" من أجل تنظيم القبائل المستقرة في مجال نفوذها، أداؤها في ذلك خطاب ديني إصلاحي في مفهومه النموذجي أو المثالي ودعامتها أنصار ومريدين كان ولائهم لهذه المؤسسات سابقا في أحيان كثيرة عن الولاء للسلطة المخزنية المركزية. لكن يجب الانتباه من مزالق تعميم هذه الأحكام الخاصة {فترات الاضطرابات والثورات...} على مختلف مراحل تاريخ المغرب ذلك أن سلطة المخزن تظل حاضرة بشكل أو بآخر عن طريق تفويض عدد من المهام والصلاحيات لزعماء محليين سواء أكانوا شيوخا دينيين أو قواد قبائل.

وعن هذه العلاقة المزدوجة الأبعاد {مخزن / زعماء محليين} تتفرع عدة قضايا كبرى في تاريخ المغرب، غير أن دراستها تستلزم استحضار المكونات الأخرى التي طبعت تاريخ بلادنا سواء منها الداخلية (القبائل – القواد) أو الخارجية {الغزو الإيبيري أساسا خلال القرن الخامس عشر}.

2 . الخصوصيات العامة للتطورات التاريخية التي عرفها المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين 16 و19 الميلاديين : من منطلق الثنائيات الاستعماري إلى ضرورة إعادة تركيب الوقائع الماضية:

سيكون من الحيف اختزال كل التطورات التي عرفها المغرب خلال القرون المذكورة في صراع مبالغ فيه بين المخزن ظل يسعى إلى فرض سلطته على كل السكان، وبين زعماء دينيين ظلوا يجنحون باستمرار إلى فرض نوع من الاستقلال الذاتي بمناطق استقرارهم. وإذا كانت مثل هذه الأحكام "الجاهزة" التي كثيرا ما روجت لها الكتابات الاستعمارية تحمل في طياتها أسس تناقضها، فإن تتبع المعطيات التاريخية وتدقيق النظر فيها يبرز بوضوح كيف أن هذا "الصراع" لم يكن في الحقيقة إلا تجليا لظروف مرحلية معينة كان يمر منها المغرب شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم. فالثورات الجهوية هي مسألة قديمة قدم التاريخ البشري، ولا يمكن التفريق فيها بين شعب وآخر، إلا أن ربطها – بالنسبة للمغرب – بعامل محدد لن يؤدي إلا إلى الوقوع في شرك التفسيرات الأحادية التي تحاول أن تقول كل شيء ولكنها لا تقول في الحقيقة أي شيء.

ولعل ما يفسر هذا الاستنتاج، كون بنية المجتمع المغربي هي شديدة التعقيد وتتداخل فيها أنماط من السلط المتباينة، فيها ما هو رمزي وفيها ما هو ديني وفيها ما هو زمني / وقتي وفيها ما هو مركزي وفيها ما هو محلي. وكل هذه السلط كانت تسعى – كل حالة حسب ظروف مرحلية خاصة – إلى الانبعاث وإلى التطلع نحو فرض نفسها كواقع. لكن فوق كل هذه السلط ظلت هناك سلطة واحدة ضمنت لنفسها استمرارية تاريخية هي سلطة المخزن، وبها ارتبطت جل السلط المذكورة والمشار إليها أعلاه.

لذلك نعتقد أن دراسة هذه الظاهرة، بما أفرزته من مبدأ قار في التوازن بين المكونات الداخلية، تستلزم أخذ كل ما ذكرناه بعين الاعتبار وتوسيع الرؤيا عوض حصرها في خانة ضيقة واحدة هي مخزن / زعماء دينيين، كما روجت لذلك الإستوغرافيا الكولونيالية. فكيف يمكن إذن تفسير تحركات القبائل غير "المؤطرة" من قبل أية زاوية أو طريقة دينية ؟ وكيف يمكن كذلك تفسير نزوع بعض كبار القواد إلى الاستقلال بمناطق نفوذهم وفرض سلطتهم على الرعية ؟

لاشك أن الإجابة عن هذه التساؤلات تحيل مباشرة إلى أسباب متداخلة لا مجال للفصل فيها بين العوامل الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فثورة الدباغين مثلا التي اندلعت بمدينة فاس (1873 – 1874) عقب تولي السلطان مولاي الحسن الأول الحكم، لا يمكن تفسيرها إلا بأبعاد اقتصادية واجتماعية محضة، كانت ضريبة المكوس المستحدثة مؤشرها المباشر. كما أن تمرد الروكي

بوحمارة هو تعبير عن شيء آخر غير التحرك السياسي المؤطر من قبل الزوايا أو الطرق الدينية.

لن نستطيع إذن حصر كل الأمثلة والاستشهادات ، لكن المؤكد أن منطق الكتابات الاستعمارية يظل في جل الأحوال عاجزا عن استيعاب خصوصيات القضايا التاريخية الكبرى التي عرفها المغرب وطبعت علاقة المخزن بمختلف القوى الداخلية. كما أن تباعد أو تقارب أو تحالف هذه القوى فيما بينها دليل على أن التفسير الأحادي لتطورات أوضاع بلادنا في الماضي، تظل ذات أفق محدود ولا يمكن أن يوقع الباحث إلا في الخلط والاضطراب في الأحكام والاعتباطية في التصنيفات "السهلة".

لاشك أن الأمر يستلزم إعادة تركيب منطق الأشياء كما تمت في الواقع بالقدر الذي توفره المادة المصدرية في هذا المجال بطبيعة الحال. وهو العمل الذي برزت نتائجه على يد باحثين مغاربة معاصرين، حاولوا إعادة دراسة ظاهرة الطرق والزوايا الدينية بمنطق جديد يحاول إبراز وزنها التاريخي وطبيعة أدوارها وعلاقاتها الحقيقية مع الأطراف الداخلية الأخرى من جهة، وتخليصها من الشوائب التي علقت بها من جراء معاول البحث الكولونيالي من جهة ثانية. وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بأطروحة الأستاذ محمد حجي حول الزاوية الدلائية، وكذا أطروحة الأستاذ أحمد بوكاري حول الزاوية الشرقاوية، إلى جانب اجتهادات عديدة تعتبر دليلا على تطور الكتابة التاريخية المعاصرة وعلى تجديد آليات بحثها وعلى منح نفسها القدرات والطاقات الكفيلة بتصحيح الرؤيا التي شوهها المستعمرون عن ماضينا.

الهوامش

1) - Michaux – Bellaire (Ed.) , La Zaouia d'Ahnçal, les archives marocaines, vol.27, 1927, pp. 87 – 113.

2) - Ibid, Les Derquaoua de Tanger, Revue du Monde Musulman, Vol.39, 1920, pp. 98 – 118.